لدورها في مكافحة الفقر وتشغيل العمالة بين الأسر اليمنية

دراسة تدعو للاستفادة من القروض والمساعدات الخارجية في تطوير منشآت إنتاجية صغيرة

■ ،،كتب /أحمد الطيار

دعت دراسة حديثة الحكومة إلى التركيز على الاستفادة من القروض والمساعدات المقدمة من المانحين لتطوير منشآت صغيرة تنموية إنتاجية تستوعب العمالة الفائضة كجزء من خطة تنموية تركز على تحقيق نمو اقتصادي، وإعادة توزيع هذا النمو لتحقيق توزيع عادل للدخول في البلد.

وأكدت الدراسة التي أعدتها الباحثة نبيلة عبدالله عادل غالب وحصلت بموجبها على درجة الماجستير هذا العام أن هذا التوجه يجب أن يتم الإسراع فيه نظراً للإجماع على ضعف المهارات للعمالة اليمنية مما يحتم الاهتمام بالتدريب في جميع المهن من قبل جميع الجهات والعمل على خلق فرص عمل إنتاجية.

وبينت الدراسة التي حملت عنوانا دور المنشآت الصغيرة في تقليص مشكلة الفقر والبطالة في اليمن دراسة ميدانية على أمانة العاصمة أن للمنشآت الصغيرة دور ايجابي في تحسين الظروف الاقتصادية من خلال تحسن حياة المستفيدين إلى أكثر من النصف في نواحي تحسن دخل الأسرة عامة وإكساب المستفيدين قدرة اكبر على توفير وشراء حاجيات الأسرة من الغذاء والملابس وعلى دفع فواتير المياه والكهرباء، وتوفير مصاريف دراسة أبناء الأسرة .

وفيما يتعلق بتقليص معدلات البطالة بين أفراد أسرة المستفيدين فحققت المنشآت الصغيرة ذلك بنسبة (٢٨,٨٪). بالإضافة لإكساب المستفيدين بنسبة (٤١,٩٪) قدرة ادخارية لمواجهة أي أزمة تحل بها.

ومن الناحية الاجتماعية فقد أظهرت نتائج الدراسة أن المنشآت حققت دوراً ايجابياً إلى أكثر من النصف في ناحية التمكين الاجتماعي، أصبح تنفيذ الالتزامات الأسرية الاجتماعية أسهل، وتعززت علاقات الأسرة الاجتماعية حالياً بعد نشاط المنشأة،

و زاد احترام الأسرة للمقترض ذكراً او أنثى بعد الحصول على إيراد المنشأة. ومن نواحي اكتساب الأسر قدرة وإمكانية على مواجهة المشكلات التي تحدث في نطاقها نتيجة قلة الدخل، فقد حققت تحسناً إلى أكثر من النصف.

وتحسنت قدرة الأسر من النواحي الصحية إلى النصف من حيث ارتفاع قدرتها على توفير رعاية صحية جيدة إذا ما مرض احد أفرادها. وإلى اقل من النصف بدرجة مئوية او اقل إذا مرض المقترض نفسه فهو لم يعد يخاف من عدم قدرته على توفير الرعاية الصحية الجيدة له، وأصبح شراء الدواء أسهل نتيجة ,إيراد المنشأة.

وتشير نتائج الأسرة إلى تحقيق دور ايجابي للمنشآت في النواحي التعليمية أكثر من الربع من ناحية القدرة على تحمل نفقات تعليم أولاد المستفيد والمساهمة في تكاليف دراسة احد أفراد الأسرة (الإخوة، أبناء الأخوة).

كما تظهر النتائج دور المنشآت في تمكين المستفيد وأسرته سياسيا إلى نسب أكثر من الربع من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية ومساهمتهم الاجتماعية من خلال التشجيع على الانتساب لجمعية تمويل اصغر معينة.

وحثت الدراسة على قيام الجهات المعنية من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بسن قانون يفرض استخدام العمالة اليمنية في جميع مرافق القطاعات الاقتصادية خاصة في المنشآت الصغيرة الإنتاجية، وفي حالة عدم توفر بعض الخبرات تلزمهم بتدريب خبرات محلية بالاستعانة بخبرات أجنبية لفترة لا تزيد عن سنة حتى يتم التخفيف من معدلات البطالة المتصاعدة.

مشددة على العمل على إكساب البرامج العاملة في إطار دعم الفقراء آليات لتحقيق كفاءة اجتماعية واقتصادية من خلال تطعيمها بعناصر وآليات اجتماعية مثل وجود أخصائيين اجتماعيين متخصصين في مجال البرامج (تنظيم المجتمع) مع رسم إستراتيجية اقتصادية تنموية اجتماعية للمنشآت الصغيرة لتقوم بدور تنموي- اجتماعي للمجتمع اليمني من خلال تشجيعها للتغلب على بعض المشكلات الاجتماعية، على أن تكون إستراتيجية تهدف لتقليل التبعية الاقتصادية وتقوم بتطوير الصناعات والحرف اليمنية التقليدية .

ودعت إلى السعي الجدي من الجهات المسؤولة للقطاع الرسمي وغير الرسمي لتطبيق قانون العمل والتأمين على العاملين بالاشتراك مع وزارة العمل لرفع مستوى معيشة المواطنين مع فرض شروط على القطاع الخاص مثل توظيف الشباب حديثي التخرج والعمل على تدريبهم، مع فرض نظام رقابي صارم وآلية شفافية حتى لا يتسرب الفساد لهذا الآلية ، مع الاهتمام بتمكين الأسرة في المقام الأول وليس التركيز على تمكين المرأة بغض النظر على أهمية ذلك للمجتمع، باعتبار الأسرة الركيزة الأولى للمجتمع ويجب تدعيمها والمحافظة على بنيانها، وإذا كان هناك رغبة في تطوير وضع المرأة فيجب الاهتمام بذلك في إطار الأسرة.

وتستهدف برامج التمويل الأصغر كلا الجنسين مع التركيز على المرأة،ويمثل الادخار والإقراض أكثر الأنشطة التي تمارسها برامج التمويل الأصغر. وأظهرت نتائج الدراسة تعدد مرات الاقتراض فتراوح من ١-٥ مرة بنسبة أعلى من النصف.

و فيما يتعلق بتحسن أو عدم تحسن دخل المستفيدين، فقد أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دخل الأسرة قبل وبعد الحصول على القرض يصل لحد (٦٠,٦٪) ارتفاعاً لصالح فترة بعد الحصول على القرض. ولكن تبين النتائج انه بالرغم من تحسن دخل الأسرة فانه مازالت عليها ديون وان انخفضت بعد الحصول على قرض.

واستخلصت نتائج الدراسة إلى أن الدافع الأساسي للحصول على قرض يتمثل في سهولة الحصول عليه و تحسين الوضع المادي وشراء مواد خام للمنشأة و توسعة عمل منشأة أو نشاط قائم بنسبة أكثر من النصف، بينما شكل تأسيس منشأة جديدة نسبة (٢٥,٩٪) فقط، وان كان نسبة (٥,٦٪) من المستفيدين تقوم باستغلال القرض في إصلاح منزل الأسرة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن منشآت المستفيدين حققت قيمة سوقية جيدة، فنسبة (٣٩,٦٪) منشأة حققت قيمة سوقية من ٥٠٠ ألف فأكثر، بينما حققت ربع المنشآت قيمة سوقية اقل من ١٠٠ ألف ريال. وفيما يتعلق برأس مال المنشآت فقد حققت أكثر من ربع المنشآت رأس مال اقل من نصف مليون، وأكثر من نصف المنشآت مازالت تعمل.وتوصلت نتائج الدراسة إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد متوسط العاملين (ذكور، إناث، كلي) قبل الحصول على القرض وبعد الحصول على القرض، وكانت الفروق لصالح الفترة بعد الحصول على القرض وبلغ معدل الزيادة على التوالي (٦٩,٩٪، ٥٢,٢٪، ٦٦,٤٪).

وبالنسبة للبطالة بين أفراد الأسرة فأظهرت نتائج الدراسة إنها منخفضة عامة وانخفضت بأكثر من النصف بين أفراد الأسرة خاصة بين الإناث بعد الحصول على القرض، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية في عدد العاملين الكلي في المنشآت قبل وبعد الحصول على القرض لصالح الفترة بعد الحصول على القرض بمعدل زيادة على التوالي (٦٩,٩٪، ٥٢,٢٪، ٦٦,٤٪). ووجود فروق دالة إحصائيا في عدد العاملين في المنشآت (ذكور، إناث، كلي) قبل وبعد الحصول على القرض، وهذا يشير إلى أن أنشاء المنشآت الصغيرة قد عملت على زيادة فرص العمل لأبناء المجتمع ولكلا الجنسين.

ووجدت نتائج الدراسة أن دخل المنشآت يمثل المصدر الأساسي لمعيشة الأسر المستفيدة بأكثر من النصف قبل وبعد الحصول على قرض، وحققت منشآت الأسرة ارتفاعاً في دخلها عامة بعد الحصول على القرض.

وتظهر نتائج الدراسة قيام الصندوق الاجتماعي للتنمية بشكل رئيسي بتمويل جميع البرامج،مع فرض نسبة من الأرباح يرى ربع العاملين في البرامج أن لها مميزات تتمثل في سعي البرامج لتحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق أجبار الإدارة على ترشيد النفقات وزيادة الأرباح، كما يرون أنها أفضل من النسب التي تفرضها البنوك التجارية، وان كان لها عيب من وجهة نظر جميع العاملين تتمثل في أنها تؤدي لزيادة المرابحة المفروضة على المستفيدين وبالتالي تشكل عبئاً على الفئة المستفيدة وتعمل على تحول البرامج من مؤسسات تنموية إلى مؤسسات ربحية.

وتبين نتائج الدراسة أن جميع العاملين عينة الدراسة يؤمنون بان التدريب بأنواعه المختلفة الإدارية ، والمالية، التسويق، مهنية هو ما يحتاجه هذا القطاع بالإضافة لرفع قيمة القروض لتتناسب مع احتياجات السوق، ويفضلون قيام برامج التمويل الصغير والأصغر بالدرجة الأولى بتقديم قروض لتوسعة منشأة منتجة. بينما قيام البرنامج على تقليص الفقر في المجتمع فقد احتل الدرجة الرابعة في التحقيق من وجهة نظرهم.

وأظهرت نتائج الدراسة أن ابرز الصعوبات والمشكلات التي تواجه المنشآت الصغيرة هي: عدم قدرة اغلب أصحاب المنشآت على القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية لتطوير أعمالهم، وعدم قيام الحكومة بتقدم خدمات تسهيلات لجهات التمويل الصغير لتشجعها لتقليص نسبة المرابحة.

رأي اقتصادي

العولمة وأثرها الاقتصادي والتنموي

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،،ليس بخاف على واضعي السياسات الاقتصادية في بلادنا بصفة خاصة والبلدان الأخرى بصفة عامة أن عالمنا يعيش اليوم تطورات العولمة والتكتل والانفتاح والتحالفات الاستراتيجية وتنامي الثورة الالكترونية وزيادة حدة المنافسة على الاستثمار ومواكبة معايير العمل مما يتوجب على بلادنا بصفة عامة ومصارفنا بصفة خاصة ضرورة المواكبة باتجاه التكتل خاصة في المجال التجاري مع مواصلة برامج الانفتاح والاصلاح والتحرر الاقتصادي وتنمية السوق اليمنية والربط بينها للتوسع عبر الحدود ضمن المنطقة العربية والتطلع نحو التحالفات الاستراتيجية مع المؤسسات المالية والمصرفية والاقتصادية والتنموية العربية المماثلة لتجنب التهميش لأننا نعيش في وضع مملوء بالتطورات فقد آن الأوان للتركيز على مقومات التعاون البناء والمثمر بين مصارفنا ومؤسساتنا المالية على مستوى العالم العربي والعمل على تطوير فرص عمل جديدة وتوطين رؤوس الأموال العربية واليمنية لتفيدها وتفيد الاقتصاديات العربية وتصبح وحدات مالية أكبر حجما وأوسع نشاطا فإذا لم يتمكن القطاع المالي والمصرفي والاقتصادي اليمني من العمل وفق خطط تستهدف حماية مصالحة العليا فسيظل نصيبه من النشاط محدودا في عصر العولمة والانفتاح وإعادة الهيكلة الاقتصادية، لذا يتحتم على مؤسساتنا المالية والمصرفية ومؤسسات العمل ورجال المال والأعمال والاقتصاد العمل على بناء اقتصاد المصالح والمنافع وجذب الاستثمارات واعتبار العولمة عملية تغيير هيكلي شامل وفرت جملة خيارات أمام الرساميل وأسهمت في إبراز مصالح التكتلات الاقتصادية والسياسية وإزالة العوائق التي تعترض التحرير الكامل لتجارة السلع والخدمات على مستوى العالم.

دراسة استكشافية لبعض خامات صناعة الاسمنت في إب

■ ،،صنعاء/سبأ

توصلت دراسة استكشافية نفذتها هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية إلى تحديد أربعة مواقع للمعادن والصخور الصناعية والانشائية في مديريتي العدين وفرع العدين بمحافظة إب.

وأوضح تقرير صادر عن الهيئة حصلت «سبأ» على نسخة منه انه تم خلال الدراسة التي نفذت خلال النصف الاول من العام الجاري جمع ٢٤ عينة منها ١٨ لخامات صناعة الاسمنت، وست عينات صخور انشائية من المواقع الاربعة لإجراء الدراسات المختبرية لمعرفة جودة الخام وإمكانية استغلاله سواء في صناعة الاسمنت أو كأحجار بناء وزينة.

وبين التقرير أنه تم إسقاط إحداثيات المواقع والعينات على الخرائط الطبوغرافية والجيولوجية وكذا تم حساب الاحتياطي الجيولوجي الظاهري لبعض المواقع المدروسة من الحجر الجيري والحجر الرملي، ووفقا لنفس التقرير فقد بلغ احتياطي الحجر الجيري في فرع العدين ٨٢ مليون متر مكعب في موقعين، واحتياطي الحجر الرملي في احد المواقع بمديرية العدين خمسة ملايين و٩١٥ ألف متر مكعب.

وأشار التقرير إلى انه سيتم على ضوء نتائج الدراسات المختبرية تحديد المواقع ذات الافضلية الأولى وإجراء دراسة أكثر تفصيلا.

خلال ٩ أشهر:

١٨ مليار ريال إيرادات مبيعات المشتقات النفطية بذمار

■ ذمار/سبأ

بلغ إجمالي إيرادات مبيعات المشتقات النفطية المباعة بواسطة فرع شركة النفط اليمنية بمحافظة ذمار خلال التسعة الأشهر الماضية من العام الجاري ٢٠١٠م، مبلغ ١٨ ملياراً و٧٥ مليوناً و٧٦٦ ألفاً و٧٦٠ ريالاً.

وأوضح مدير فرع شركة النفط اليمنية بذمار عبدالرحمن الثور في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن تلك الإيرادات تشمل ٣٤٥ مليوناً و٦٣١ ألفاً و٢٧١ لتراً، منها ٢٠٤ ملايين و٢١٢ ألفاً و٢٩٧ لتراً من مادة السولار و١٤٠ مليوناً و٩٢ ألفاً و٥٨٩ لتراً من مادة البنزين ومليوناً و٣٢٦ ألفاً و٣٨٥ لتراً من الكيروسين.

وأشار الثور إلى أن إجمالي المحطات والوكلاء الواقعين ضمن نشاط الفرع في إطار محافظات ذمار والبيضاء وإب والضالع وصنعاء ومارب بلغ ١٦٠ وكيلاً و١٦٦ محطة تضم ١١٧٦ مضخة، فيما يبلغ إجمالي الخزانات التخزينية في تلك المناطق ٥٩٧ خزاناً، تتسع لأكثر من ٢٨ مليوناً و٩٢٨ ألف لتر من المواد التخزينية.

وبين أنه يتم نقل المواد النفطية بواسطة اسطول نقل مكون من ٢٦٩ ناقلة، تتسع لعدد ١١ مليوناً و٣٦٥ ألفاً ٦٠٥ لترات منها ٢٥٧ تابعة للوكلاء.

ولفت الثور إلى أن الشركة تسعى جاهدة لتوفير المشتقات النفطية وتأمين احتياجات السوق من تلك المواد، وكسر الاحتكار والحد من التلاعب بأسعار المشتقات النفطية من خلال عدد من الإجراءات الرقابية.

تراجع الأسهم اليابانية وارتفاع الدولار أمام الين

■ ،،طوكيو/سبأ

تراجعت مؤشرات الاسهم اليابانية ببورصة طوكيو للأوراق المالية أمس متأثرة بعمليات جني الارباح بعد الصعود الاخير.

وفقد مؤشر نيكي القياسي المؤلف من ٢٢٥ سهما ٤٠,٢ نقطة أو ما يعادل ٠,٤٪ ليغلق عند ١٠٠٣٩,٥٦ نقطة كما انخفض موشر توبكس الاوسع نطاقا ثلاث نقاط أو ما يعادل ٠,٣٤٪ إلى ٨٦٦,٨١ نقطة.

وبدأت البورصة اليابانية تعاملاتها على ارتفاع صباح أمس ولكن موشر نيكي أخذ في التراجع تدريجيا حيث لم تتوافر معلومات كثيرة لدى المستثمرين بشأن سير التعاملات بسبب أغلاق الأسواق الأمريكية الخميس بمناسبة عطلة عيد الشكر.

إلى ذلك قفز الدولار إلى مستوى جديد في سبعة اسابيع مقابل الين في التعاملات الآسيوية أمس مدعوما بمشتريات لتغطية مراكز مدينة بالعملة الامريكية ومبيعات جديدة للين من متعاملين يابانيين يسعون لجني مكاسب سريعة وصعد الدولار إلى ٨٣,٨٩ ين متخطيا المستوى المرتفع السابق البالغ ٨٣,٨٥ ين.

تقرير اقتصادي: عدد المعلمين والمعلمات في المدارس الحكومية يرتفع إلى ٢٠٣ آلاف في ٢٠٠٩م

■ ،،كتب /احمد حسن

شهدت البنية التحتية لقطاع التعليم في بلادنا خلال الثلاث السنوات الماضية العديد من التطورات تمثل أبرزها في ارتفاع عدد المعلمين والمعلمات والتدريب والتأهيل وتوسع أعداد المدارس في الريف والحضر.

وحسب التقرير الاقتصادي الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي في نسخته الأولية فقد شهدت الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩م تطورا ملحوظا في عدد المعلمين حيث ارتفع عدد المعلمين من ١٨٩٥٤٨ معلما عام ٢٠٠٦ م إلى ٢٠٣٠٢٧ معلما عام ٢٠٠٩م ،بزيادة بلغت ١٣٤٧٩ معلما ،كما يلاحظ ارتفاع نسبة عدد المعلمات من إجمالي المعلمين من ٢٣٪ إلى ٢٥,٦٪ للفترة نفسها.

وفي مجال التدريب والتأهيل فقد تم تنفيذ ستة برامج تدريبية خلال الفترة ٢٠٠٦ -٢٠٠٩م وصل إجمالي المتدربين فيها من الجنسين إلى ٤٠٧٨٠ متدربا ومتدربة منهم ٣٨٤٣ متدربة من الإناث .

كما شهدت مرحلة التعليم العام تطورا ملحوظا في عدد المدارس حيث ارتفعت من ١٤٩٧٥ مدرسة عام ٢٠٠٦م الى ١٥٦٦١ مدرسة عام ٢٠٠٩م بزيادة مقدارها ٦٨٦ مدرسة بين العامين المذكورين واستحوذ التعليم الأساسي على نسبة ٧٥,٤٪ من إجمالي المدارس عام ٢٠٠٩م والتعليم الثانوي حوالي ٢٪ و٢٢,٥٪ للتعليم الأساسي الثانوي .

ويلغت عدد المدارس في الريف ١٣٥٧٥ مدرسة عام ٢٠٠٩م تمثل ٨٦,٧٪ من اجمالي عدد المدارس بينما بلغت في الحضر ٢٠٨٦ مدرسة تمثل ١٣,٣٪من اجمالي عدد المدارس لنفس العام